الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مأزق العالم الاسلامي

" قُل هوَ مِن عِندِ أنفسكم ان اللّهَ على كلِّ شئ قدير "
(آل عمران: ١٦٥)

٢-٢

مهدي النجار

اسباب التخلف

اولاً: الاستبداد السياسي

ان الاستبداد السياسي (الوراثي/ الشمولي) بنوعيه الملكي والجمهوري،هو الاشد تجذراً في العالم الاسلامي بحيث يعتبر واحداً من الصفات الاساسية لنوع الحكم السائد وهوامتداد لمبدأ التوريث الاسلامي القديم (اي مبدأ الوراثة في الحكم) الذي ابتدعه الامويون لاول مرة (٦٦٣ -٧٤٥) باعتباره الحاكمية المشروعة التي وفقها يعتبر الحاكم (الخليفة/ الملك/ الرئيس/ الامير...) مصدراً للسلطات كلها من عسكرية وقضائية وادارية ولا تخرج هذه السلطات من قبضة يده، حيث اعتبر اول خليفة اموي معاوية بن ابي سفيان (ت/٦٨٠) ان السلطة هبة من الله. نُقل عنه انه خاطب العراقي ين بعد تمكنه من الامر وبسط يده على الكوفة، بالقول: " يا اهل العراق، اترونني قاتلتكم على الصيام والصلاة والزكاة وانا اعلم انكم تقومون بها! وانما قاتلتكم على ان أتأمر عليكم، وقد أمرني الله عليكم... انما انا خازن من خزان الله، اعطي من اعطاه الله، أمنع مَنْ منعه الله" (القاضي عبد الجبار/ فضل الاعتزال) وقال مثل ذلك ثاني خليفة عباسي ابو جعفر المنصور (ت/٧٧٥) مخاطباً المسلمين في موسم الحج: " ايها الناس انما انا سلطان الله في ارضه، اسوسكم بتوفيقه وتسديده، وتاييده وتبصيره، خازنه على فيئه اعمل بمشيئته، واقسمه بارادته، واعطيه بأذنه... قد جعلني عليه قفلاً، اذا شاء يفتحني لاعطائكم وقسم ارزاقكم فتحني، واذا شاء ان يقفلني عليها اقفلني " (ابن قتيبة/ عيون الاخبار) وقد هيمن هذا النوع من الحكم على امتداد حكم الدولتين الاموية والعباسية (٦٦٣-١٢٥٨)، اي منذ القرن السابع وحتى القرن الثالث عشر، وليس من المستغرب ان تطول مدة حكم بعض الخلفاء حتى تضرب الرقم القياسي (كما في تعبيراتنا المعاصرة) فقد كانت مدة خلافة الناصر لدين لله ٤٦ سنة و١٠ أشهر و٢٨ يوما، الا ان هذا الرقم القياسي يبدو اعتياديا ومعتدلا اذا ما قورن بفترة مكوث حكام الدول الاسلامية المعاصرين الذين يعزُ عليهم التخلي قيد انملة عن مقاعدهم الى حين يقبض سبحانه وتعالى ارواحهم فيتركوها بكل تركاتها لاولادهم حتى ولو لم يبلغوا سن الرشد! او تتسلط عليهم حركة انقلابية عسكرية تزيحهم عن اماكنهم بعنف ليحل محلهم الاسوء والاغشم، وهنا نورد بعض النماذج لملوك ورؤساء بعض الدول الاسلامية حسب مدة حكمهم، باستثناء منطقة الخليج العربي التي عرفت بحكمها الوراثي الشمولي الى ما لا نهاية:

❖الملك حسين/الاردن- مدة الحكم ٤٧ سنة- اعلن ملكاً خليفة لاخيه طلال بن عبد الله بن الحسين الاول الذي اجبره البرلمان على التنحي بسبب مرض ألم به طويلاً وذلك عام ١٩٥٢ وكان عمره آنذاك ١٧ سنة ولم يكن يبلغ السن القانونية، فشكل مجلس للوصاية على العرش وتم تتويجه ١٩٥٣ توفي الملك حسين اثر اصابته بسرطان في الجهاز البولي سنة ١٩٩٩ وتولى الحكم من بعده ابنه الملك عبد الله الثاني.

❖الملك الحسن بن محمد الخامس/المغرب - مدة الحكم ٣٨ سنة-تم تنصيبه ملكا بعد والده سنة ١٩٦١ حتى وفاته ١٩٩٩ اثر نوبة قلبية، تولى الحكم من بعده ابنه الملك محمد السادس.

❖العقيد معمر القذافي/ليبيا - مدة الحكم ٣٩ سنة، مازال مستمرا- قام العقيد معمر بثورة على الحكم السنوسي في ليبيا واستلم السلطة ومازال فيها.

❖سوهارتو/اندونيسيا - مدة الحكم ٣٣ سنة-تولى السلطة بانقلاب عسكري عام ١٩٦٥،ادت الاحتجاجات الطلابية واعمال العنف التي اجتاحت البلاد للاطاحة بالجنرال، اصيب بعد ان توارى عن الانظار بعدة جلطات قلبية، افادت منظمة "الشفافية الدولية" ان سوهارتو وعائلته جمعوا ثروات تقدر بالمليارت من اموال الدولة.

❖الحبيب بورقيبة/تونس-مدة الحكم ٣٠ سنة-تولى الحكم ١٩٥٧ وامام الحالة الصحية المتردية للرئيس بورقيبة، قام الوزير الاول زين العابدين بن علي ١٩٨٧ بتغييره واعلن نفسه رئيسا جديدا للجمهورية.

❖حافظ الاسد/ سوريا-مدة الحكم ٣٠ سنة- تولى الرئيس اسد الحكم في سوريا سنة ١٩٧٠ حتى وفاته عام ٢٠٠٠ اثر ازمة قلبية مفاجئة وكان يعاد انتخابه في استفتاءات متتابعة وفي كل مرة يحصل على نسبة اصوات تقارب ١٠٠ ٪. تولى الحكم من بعده ابنه بشار الاسد.

❖محمد حسني مبارك/ مصر-مدة الحكم ٢٧ مازال مستمرا-تولى رئاسة مصر في ١٩٨١ وحصل على نسبة اصوات اغلبية مطلقة في خمس دورات انتخابية.

❖علي عبد الله صالح/اليمن-مدة الحكم ٢١ سنة مازال مستمرا- رئيس اليمن الشمالي (سابقا) منذ عام ١٩٨٧ والرئيس الحالي للجمهورية اليمنية منذ ١٩٩٠ .

يستثنى من هذه الممارسة (الامساك بالسلطة) المشير عبد الرحمن سوار الذهب الذي تسلم السلطة اثناء انتفاضة ابريل/ ١٩٨٥ باعتباره اعلى قادة الجيش وبتنسيق مع قادة الانتفاضة من احزاب ونقابات ثم قام بعمل غير مسبوق في العالم الاسلامي، اذ سلم السلطة الى الرئاسة المنتخبة في العام التالي، يذكرنا هذا بالحدث المماثل الوحيد الذي حدث في التاريخ الاسلامي في القصة المثيرة لمعاوية بن يزيد مع معلمه عمر المقصوص، واعتزاله الخلافة، قيل كان المقصوص من نفاة القدر، ويقول بالعدل، على طريقة المعتزلة، في ما بعد. لما مات يزيد بن معاوية خلفه ابنه معاوية الثاني (عمره ١٣ عاما)، وقد استشار معلمه في امر البيعة، فاجابه: " اما ان تعدل او تعتزل". فخطب معاوية بن يزيد: ان جدي معاوية نازع الامر من كان اولى به واحق (يعني علي بن ابي طالب)ثم تقلده ابي، ولقد كان غير خليق به، ولا احب ان القى الله عز وجل بتبعاتكم، فشانكم وامركم ولوه من شئتم. ثم نزل واغلق الباب في وجهه، وتخلى بالعبادة حتى مات بالطاعون بعد اربعين يوماً، وكانت ولايته عشرين يوما. فوثب بنو امية على عمر المقصوص وقالوا: انت افسدته وعلمته، فطمروه ودفنوه حياً. (ابن العبري/ تاريخ مختصر الدول). ان متوسط معدل امساك السلطة من قبل الزعماء المعاصرين في العالم الاسلامي (ينطبق هذا الكلام بشكل نسبي على الاحزاب والتنظيمات السياسية، الدينية وغير الدينية، خارج سلطة الحكم من حيث الامساك برئاسة الحزب او التنظيم) حوالي ربع قرن للزعيم الواحد (باستثناء ورثته) وهي مدة من الزمن كافية لان يفعلوا اي شئ لشعوبهم، او على الاقل التمهيد لمن ياتي بعدهم، الاانهم وكما تشير التقارير والارقام الآنفة فشلوا فشلا ذريعاً في نقل شعوبهم الى مسارات الحداثة والرفاه، فاغرقوا بلدانهم بالفقر والبطالة والمديونيات والفساد الاداري والمالي، وتخلفت في عهودهم اشكال الاقتصاد ولم يحققوا اشكالا من الاقتصاديات الحديثة او الانتاج الصناعي المتطور رغم اهتمام بعضهم بالبهرجة العمرانية (شوارع/ بنايات ضخمة/ جسور/ ساحات/ مطارات...)بسبب احتكارهم للثروات وانشغالهم في توسيع هيمنتهم والحفاظ على امنهم وامن عوائلهم، ان الحكومات الاسلامية المعاصرة بصورة عامة حكومات من نوع: ملكيات/ أنظمة الحزب الواحد/ انظمة عسكرية/ ديكتاتوريات شخصية/ او بعض من هذه التركيبات مجتمعة... تعتمد هذه الحكومات عادة على اسرة واحدة، اساس قبلي او عشائري، من جهة اخرى نجد ممارسة اغلب هذه الحكومات مضادة في احيان كثيرة لحقوق الله وحقوق الانسان في آن معاً، اضافة الى فقدانها لاي اسس يمكن ان تبرر بها حكمها على اساس من الشرعية الدينية او الشرعية الديمقراطية او الشرعية الوطنية، ومن توصيفات هذه الحكومات الجوهرية انها غارقة في الفساد المالي والاداري، قمعية ومعزولة تماما عن احتياجات وتطلعات شعوبها ولا تشتري بفلس احمر حقوق الانسان او حرية الناس فهي منغمسة في ذاتيتها وفي كسلها ومنغمسة في نهب الثروات وتكديسها، منشغلة في تهيئة ابنائها لاقتناص السلطة وتداولها في ما بينهم وفي احسن الاحوال، اذا رضخت لمطالب العصر الملحة، فهي تمارس الديمقراطيات الحديثة بشكل هزيل ومضحك غالبا ما تحقق في صناديق الاقتراع او الاستفتاءات نتائج مذهلة تصل الى ما يقارب المئة في المئة! كأنها بذلك تضحك على ذقون العالم وذقون مواطنيها (هناك ١٠ دول فقط تتمتع بانظمة سياسية ذات ديمقراطية انتخابية، بغض النظر عن نوع الانتخابات، بينما لاتزال ٤٧ دولة من دول منظمة المؤتمر الاسلامي اي ما نسبته ٤،٨٢ ٪ من دول المنظمة، دون انظمة انتخابية). وحين تنشط التيارات والاحزاب والتجمعات الاسلامية السياسية ويمتد ويتسع الزخم الديني المعارض ويقلق راحة الحكومات التي تعجز عن تصفيته وقمعه، يندفع الزعماء في الدول الاسلامية بقوة وذعر لتوحيد انظمتهم وانفسهم في الاسلام، ففي الثمانينيات والتسعينيات نجد الملك "حسين" ملك الاردن كان يتكلم عن الحاجة لاقامة (ديمقراطية اسلامية) و(اسلام حديث)، وفي المغرب يؤكد الملك "الحسن" انه من سلالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم كما راح يؤكد على دوره ك(امير المؤمنين)، ولم يُعرف سلطان بروناي باية ممارسة اسلامية من قبل، اصبح (شديد الورع) وراح يعرف نظامه بانه (ملكية ملاوية اسلامية)، وفي تونس بدأ "بن علي" يتوسل الى الله بانتظام في خطبه ولف نفسه بعباءة اسلامية ليرضي النفوذ المتزايد للجماعات الاسلامية، وفي اوائل التسعينات تبنى "سوهارتو" صراحة سياسة ان يصبح (اكثر اسلاما)، وفي العراق قاد "صدام" حملة ايمانية واسعة فخط اسم الجلالة على العلم وكتب القرآن بدمه وسمى نفسه "عبد الله المؤمن"، وهرع بعض رؤساء الحكومات (اوزال، سوهارتو، كريموف) لاداء فريضة الحج بغرض ابراز التزامهم الاسلامي.

ان ما نلاحظه في الاستبداد السياسي في العالم الاسلامي (القديم والمعاصر) هو تمايزه بالتلازم (او احيانا التماهي) مع الاستبداد الديني، فنراهما في اغلب الاحيان احدهما يلبس جلباب الآخر ويستقوي به، ليضفي على نفسه الشرعية والهيبة والقوة، وقد تظافرت آراء اكثر العلماء من الناظرين في التاريخ الطبيعي للاديان، على ان الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني والكواكبي (عبد الرحمن الكواكبي/ت ١٩٠٢ ابرز اقطاب التنوير في القرن التاسع عشر) يقول بهذا المعنى: "ان لم يكن هناك توليد فهما اخوان، وابوهما التغلب والرياسة، او هما صنوان قويان بينهما رابطة الحاجة على التعاون، لتذليل الانسان، والمشاكلة بينهما انهما حاكمان، احدهما في مملكة الاجسام والآخر في عالم القلوب" (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) . لذا كان من مظاهر هذا التلازم بين الاستبداد السياسي والاستبداد الديني ان تحلى اغلب الحكام في التاريخ الاسلامي بالاسماء الالهية (مثل: الواثق بالله، المنتصر بالله، المعتز بالله، القاهر بالله، المستنجد بالله...) وقدسوا انفسهم بصفاته القدسية فهم يعتقدون ان البلاد والعباد ملكهم شأنها شأن غنائم الحرب والاماء والجواري و" اينما تمطرين فهي ارضي"! مطبقين على انفسهم قوله تعالى: " لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون" (الانبياء:٢٣) وقد قامت الدنيا ولم تقعد حين قال الشيخ الازهري علي عبد الرازق بان الاسلام دين وليس دولة!، وتشير الرواية التالية الى ان الاسلام دين وليس دولة حكم. قال النبي لقومه: " ما ادري ما تقولون؟ ماجئتكم بما جئتكم به لطلب اموالكم، ولا لشرف فيكم، ولا لملك عليكم. ولكن الله بعثني اليكم رسولاً، وانزل عليَّ كتاباً، وامرني ان اكون لكم بشيراً ونذيرا، فبلغتكم رسالة ربي" (سيرة ابن اسحاق النبوية/ص ١٧٩). وقد حاول الشيخ علي عبد الرازق، على ذلك الاساس، ان يثبت في كتابه المشهور: "الاسلام واصول الحكم" الصادر في مصر سنة ١٩٢٥ بان الخلافة (او الحكم) ليست اصلا من اصول الاسلام وان هذه المسالة دنيوية سياسية اكثر من كونها مسالة دينية وانها مع مصلحة الامة نفسها مباشرة، ولم يرد بيان في القرآن ولا في الاحاديث النبوية في كيفية تنصيب الخليفة او تعيينه.

ثانيا: النمو السكاني

ان من ابرز الاسباب التي جعلت من العالم الاسلامي يندرج في مأزقه الراهن هو وصول معظم المجتمعات فيه الى مرحلة الانفجار السكاني حيث يبلغ معدل النمو نحو ٧،٢ ٪ سنوياً (اكبرها في فلسطين يبلغ ٣،٨ ٪ تليها سيراليون ٣،٤ ٪ فالصومال ١،٤ ٪ فالسعودية ٤ ٪ فاليمن ٣،٣ ٪...) تذكر جريدة الرياض مثلاً: بان عدد سكان المملكة العربية السعودية كان في حدود ٨ مليون نسمة قبل خمسة وعشرين سنة واليوم اصبح في حدود عشرين مليون نسمة، يتوقع ان يصل الى اكثر من ٤٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥، ويبرز تقرير "٥٠:٥٠ " الصادر عن مجلة " ميدل است ايكونميك" لسنة ٢٠٠٧ الطفرة الهائلة التي حدثت في اعداد سكان منطقة الشرق الاسط (اغلبها من دول العالم الاسلامي)، حيث ارتفع عدد السكان ليبلغ في الوقت الحالي ٣٧٧ مليون نسمة بعد ما كان ١٦٢ مليون نسمة في العام ١٩٥٧ اي ان الزيادة خلال ٥٠ سنة كانت ٢١٥ مليون نسمة وفي العام ٢٠٣٠ يتوقع ان يصل عدد السكان الى ٥٢٤ مليون نسمة. وهذا المؤشر يوحي الينا بان عدد الناس في العالم الاسلامي سوف يتضاعف خلال فترة تقل عن ٢٥ سنة اذا استمر النمو على ما هو عليه الآن، ويعتبر النموالسكاني الاسلامي من اعلى معدلات النمو السكانية في العالم فعندما نقارنه مع المعدلات الاخرى في العالم، نجد بان معدل نمو السكان في العالم يصل الى ٦،١ ٪، وفي الدول المتقدمة نسبته: امريكا ٨،٠ ٪، اوربا ٣،٠ ٪. ونلاحظ ان المسلمين قد زادوا خلال قرن من الزمان اكثر من ١٠٠٠ مليون نسمة، وهذه الزيادة ترتبت من ناحية نسبية كالتالي: ففي عام ١٩٠٠ كان المسلمون ١٢ ٪ من سكان الارض، وكان المسيحيون ٣٣ ٪، وفي عام ١٩٨٠ وصلت نسبة المسلمين الى ٢٠ ٪، وفي العام ٢٠٠٠ اصبحوا يمثلون ٢٥ ٪ من سكان الارض، بينما المسيحيون يمثلون ٣٠ ٪ فقط. من هذا نرى ان نسبة نمو هائلة حدثت في العالم الاسلامي تقدر بستة اضعاف من عام ١٩٠٠ الى العام ٢٠٠٠ بينما كان نمو المسيحيين ٥،٢ ضعف فقط. ويصاحب هذا النمو الانفجاري في العالم الاسلامي تراجع مخيف في الانتاج الزراعي من حيث انحسار المساحات الصالحة للزراعة وتوسع موجات التصحر وشحة مياه السقي وبدائية طرق الزراعة وانخفاض مستوى الحياة من جميع وجوهها في الارياف، وعلى مستوى الانتاج الصناعي لم يحدث اي حراك مهم فظلت دول العالم الاسلامي بعيداً عن الانتاج الصناعي الحديث وتصنف ضمن الدول المتخلفة، بالطبع ينتج من ذلك تدني مستويات التنمية البشرية والاخفاق في ادراج الناس في مجالات التمدن والرقي او التمتع بحقوق الانسان كاملة. ان من اهم اسباب هذا النمو الانفجاري هو الخصوبة التناسلية العالية حيث تصل الى ٦،١ طفل لكل امراة، اضافة الى ان الثقافة الاسلامية (التقليدية والمتشددة) تحث على زيادة النسل وتشجع على الزواج المبكر والتعدد في الزوجات وذلك عكس المسيحية التي تعتبر قمة التدين فيها الرهبانية والعزوف عن الزواج، من العوامل الاخرى التي تساعد على زيادة النمو هي ان معظم الدول الاسلامية ذات طبيعة ريفية تسودها التقاليد والاعراف العشائرية والعادات البالية وتحبذ ان تكون اسرها كبيرة، كما تتفشى فيها الامية والجهل، ولان القوانين غير فعالة في هذه الدول وغالباً مايرافق تطبيقها تفسيرات ملتوية وطرق غير شفافة، ويشوب المحاكم والاجراءات الردعية انتهاكات خطيرة تتدخل فيها الرشاوي والعلاقات الشخصية وصلات الرحم والضغوطات السياسية والدينية، لذا يلجأ المواطن في العالم الاسلامي الى عشيرته واقربائه، لا الى الحق والقانون، لحمايته من الابتزاز والمظالم والاعتداء وتامين الامان لحياته وحياة اسرته ومجال عمله، فهو يحبذ (ويشجع) لان يكون افراد عشيرته بعدد كبير، يستقوي بهم على الغير(بحق او دون حق) ويأخذ حقه بيده -كما يقال - وبمساعدة ابناء عمومته، ومن المستبعد، كما هو الحال مع المواطن العادي، ان نجد زعيماً في العالم الاسلامي لايستند الى هذه القاعدة، اي عصبة العشيرة، لتعزيز سلطته وحمايتها والامساك بها الى ما شاء الله. من ناحية اخرى تؤدي الصراعات الحضارية احياناً الى الدفع باتجاه التكاثر المفرط كما الصراع بين العرب الفلسطينيين والاسرائيليين او بين المسلمين و المسيحيين في لبنان وفي هذه الحالة كل طرف يحاول ان يزيد من نموه الطبيعي لكي تكون له الغلبة. ان نسبة نفوس العالم الاسلامي اذا ما استمر النمو على تلك الوتيرة المتسارعة ستصل في العقود الخمسة الاولى من القرن الواحد والعشرين الى اعلى نسبة في العالم من الناحية العددية.

آفاق الخروج من المأزق

لا يمكن للعالم الاسلامي بصيغته الراهنة وهو يعيد نفسه بانظمة سياسية تقليدية وينمو سكانه بهذا التسارع الانفجاري ان يخرج من مأزق الخراب والتخلف وان يضع اقدامه في مضمار الحداثة ليندرج فيها اقتصادياً وسياسياً ومعرفياً وثقافياً وادبياً، وهذه المسألة ليست اختيارية انما هي حتمية من حتميات المسار التاريخي، فالشعوب والامم اذا ظلت خارج فضاء عصرها تتضعضع ويصيبها الاحباط والانهيار، وتختلف تصوراتنا عن تلك التصورات التي تنطلق من نوايا حسنة فلا ترى في العالم الاسلامي (حاضره وماضيه) الا عالماً من الفردوس فتذهب الى تعليق المشاكل المعاصرة باعناق الآخرين، وتزعم بان في نصوص الاسلام (خاصة القرآن الكريم والسنة النبوية) الحلول الكافية والشافية لمشاكل عصرنا ومعالجة اوضاع هذا العالم ونقله الى احسن ما يمكن، ففيها نظرية للحكم ونظرية للاقتصاد ونظرية للاجتماع، فيها علوم الطب والوراثة والهنسة والفلك....الخ. ان هذه الاراء عمومية وتبسيطية تختزل تاريخ العلوم الانسانية والطبيعية وتجارب الانسانية برمتها في شاردة وجدتها هنا او واردة عثرت عليها هناك، ولاتعتمد في تصوراتها الارقام والوقائع ولا تسلك في النتائج التي تتوصل اليها منهجيات الفحص والاستقصاء والبحث العلمي، وهي ليست لها علاقة بما انتجته المعارف الانسانية في حقول السياسة والاقتصاد والعلوم الطبيعية والثقافة.

ان الاسلام اولاً وقبل اي شئ آخر هو دين، وليس دولة او حكم، غرضه الرئيسي ان يبعث في الانسان اسمى مراتب الشعور في ما بينه وبين الله وبينه وبين الكون من صلات، ان نداءات الدين تتغلغل في نفوس الناس لتصقلها وتجليها وتعمق صلاتها بالحقيقة المطلقة، ولاريب فيه قوانين واحكام وعظات تربوية واخلاقية ما انفكت آياته تدعو جميع البشر للالتزام بها والعمل بموجبها، ليس لاي شئ آخر الا لصالح الانسان ورفعه من حالة التسافل الى حالة التسامي، يأمر الدين الاسلامي على لسان قرآنه الكريم باقامة الصلاة، وبالصدقة وايتاء الزكاة، وبعمل الصالحات وبالتواصي بالحقِّ والصبر والرحمة، وبالاحسان والاستقامة والمجادلة الحسنة، وبصون الفروج، وبفك الرقاب وباطعام اليتيم والمسكين والاسير، وبايتاء ذي القربى وابن السبيل حقهما.... مثلما ينهي عن القتل والاعتداء والظلم، والطغيان والاستكبار، وكبائر الفواحش والاثم... انها كلها بمثابة المعالم التي ينبغي على الانسان (خاصة المسلم) ان يسلكها. من جانب آخر نجد ان القرآن خلو من الاشارة ولو من بعيد الى اي نوع من الحكومات يجب ان يقيمها المجتمع الاسلامي، ولا الى كيفية انتقال السلطة من فئة الى اخرى، انما ترك مثل هذه الامور للانسان نفسه وما يتعلق بظروفه وواقعه: " انتم اعرف بامور دنياكم". من هنا تاتي معقولية المناشدة باجراء اصلاحات جوهرية واساسية في نوعية السلطات الراهنة القائمة في العالم الاسلامي من اجل اخراجه من مأزق الهوان والتخلف، اي اقامة سلطات مدنية متحررة من الارث الاستبدادي الغليظ ومعتمدة على الابجديات الاولية للحداثة السياسية: الدستور/ البرلمان/ الانتخاب/ التمييز بين السلطات، ولا بأس هنا من التذكير بتلك النصيحة الساخرة التي قدمها الرئيس اليمني (علي عبد الله صالح) مخاطباً زملاءه في النظام السياسي الاسلامي بصدد الاصلاحات السياسية: " احلقوا رؤوسكم قبل ان يحلقها غيركم" (الفضائية العربية٢٠٠٤/٦/١١). ولابد في هذا الشأن الاخذ بمسار الفكر العصري الذي ينزع عن السلطة قناع القدسية الذي تحاول التدثر به، ويعتبرها مجرد سلطة بشرية قابلة للخطأ والزلل والزيغ، وبالتالي يجوز نقدها ويتعين مراقبتها ومحاسبتها.

ان مشاريع الاصلاح السياسي في العالم الاسلامي ستصطدم بعقبة كأداء فيما لو تحققت، يقف حائلاً بوجه نجاحها الانفجار السكاني الهائل. فالانظمة الجديدة التي تحاول تأسيس نفسها وفق سياقات الحداثة السياسية ستعجز عن اجراء تنميات معاشية واقتصادية مناسبة، وتفشل في نقل شعوبها الى حالات الامن الغذائي والسكني والصحي والبيئي والتعليمي والخدماتي، لان التسارع العددي للسكان لا يتناسب مع (او يواكب) اي خطوات سائرة نحو تحسين الاقتصاد والتنمية العصرية وتحقيق الانتاج الصناعي الحديث والزراعي المتطور بسبب تراكمات التخلف في كل الانشطة، لذا لابد من خطوات عملية ومناسبة تحد من النمو السكاني وذلك بتشجيع الناس على تنظيم تناسلهم واسرهم، والصخب الذي يتعالى ضد مثل هذه التصورات لايستند الى معايير حسابية وعلمية، وهو بعيد عن الحلول الواقعية والعقلانية، فما معنى ان يبتهج الداعين الى الزيادة العددية في نفوس المسلمين- حتى لو انطلقوا من غيرتهم الشديدة على الاسلام - وهم عاجزون تماماً لتقديم الحلول الواقعية والعقلانية من اجل انقاذ مجتمعاتهم من حالات ذل الفقر ومهانة العوز، من حالات بائسة وبائسة تضيع فيها الكرامة والمعنى، وهل تفيد الاعداد الهائلة في تغيير الاوضاع الصعبة والمزرية التي تتنافى مع ابسط القيم الدينية السامية ومع كل حقوق الانسان في الحياة، مثل اوضاع العالم الاسلامي؟!

اضافة الى ما اسلفنا فان آفاق خروج العالم الاسلامي من مأزقه الراهن يتوقف على نشر وترسيخ ثقافة بديلة تحل محل الثقافة اللاعقلانية التي تحكم العالم الاسلامي اليوم في مجالات السياسة والقانون والاقتصاد والتعليم الموروث والقيم الثقافية والاجتماعية، لان هيمنة الثقافة اللاعقلانية التي تنتمي الى فضاءات القرون الوسطى أفضى الى الغاء الحريات وتبرير الجهل والتخلف وتوسيع الاستبدادين السياسي والديني. ان غاية الثقافة العقلانية والمتنورة البديلة هي فرد مستقل قادر على التفكير ومجتمع ديمقراطي حر قائم على تعاقد اجتماعي بين افراد احرار. وهي في هذا تدعو الى فصل المجال الديني عن مجال الدولة والسياسة والقانون، وتدعو الى حرية الضمير من حيث انها تشمل حرية الاعتقاد وحرية الرأي والتعبير والاخذ بما جاءت به شرعة حقوق الانسان المعترف فيها دولياً.

علي عبدالله صالح

محمد حسني مبارك

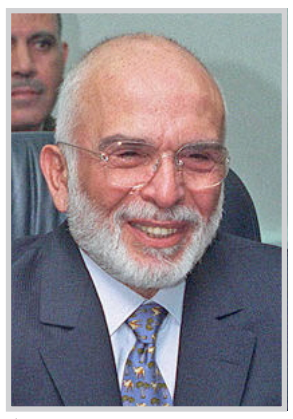
حسين بن عبد الله

الحسن بن محمد الخامس

حافظ الاسد

الحبيب بو رقيبة

سوهارتو

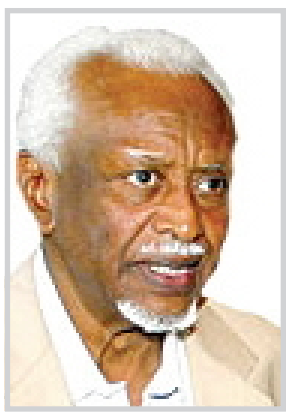
عبد الرحمن سوار الذهب